

24 November 2021

Arabic and English only

مؤتمر بغداد الدولي حول "استرداد الأموال المنهوبة: الكيفية،  
الإجراءات، الصعوبات والوسائل المتاحة"  
بغداد، 15-16 أيلول/سبتمبر 2021

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء العراقي السيد مصطفى الكاظمي  
ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط

ملحوظة معرفية:

في ضوء التحديات والعوائق التي تواجهها الدول الطالبة في سياق استعادة الأصول والتعاون الدولي، وبالاتساق مع تقديرات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتدفقات المالية غير المشروعة بأن دول أفريقيا لوحدها تخسر سنوياً 50 مليار دولار على شكل تدفقات مالية غير مشروعة، وبالاتساق إلى معلومات مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (ستار) بأنه تم خلال الأعوام 2010-2012 استعادة 174 مليون دولار فقط من 20-40 مليار دولار تخسرها الدول النامية سنوياً، انعقد مؤتمر بغداد الدولي حول استعادة الأموال المنهوبة، الكيفية، الإجراءات، الصعوبات والوسائل المتاحة بتاريخ 15-16 أيلول/سبتمبر 2021، وبمشاركة فعالة من دولة رئيس وزراء جمهورية العراق مصطفى الكاظمي، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، فضلاً عن وزراء العدل، مجلس وزراء الداخلية العرب، ممثلين عن هيئات مكافحة الفساد العربية، خبراء، أكاديميين، وممثلين عن منظمات دولية تعنى بمكافحة الفساد واستعادة الأصول.

تم الترتيب لهذا الحدث بمشاركة بين وزارة العدل في جمهورية العراق وهيئة النزاهة الاتحادية وجامعة الدول العربية ممثلة بمجلس وزراء العدل العرب والمركز العربي للبحوث القضائية والقانونية، وذلك استناداً الى القرار 1229 الذي اعتمده مجلس وزراء العدل العرب في دورته 36 بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

أكد المتحدثون خلال المؤتمر في كلماتهم على أهمية الحوكمة الرشيدة والعوائق التي يمثلها الفساد أمام تحقيق أهداف التنمية، وأهمية التأكيد على أن استعادة الأصول تساهم في الوقاية من الفساد وتثبت أن الجريمة لا تغني وأن المجرمين لا مفر لهم من مواجهة العدالة وإعادة الأصول المسروقة إلى أصحابها الشرعيين، فضلاً عن تأكيد أن جامعة الدول العربية تولي أهمية كبيرة لمكافحة الفساد.

قام المشاركون من العراق-فلسطين-مصر-قطر-السعودية-الجزائر-تونس-لبنان-ليبيا-جامعة الدول العربية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مبادرة استرداد الأموال المنهوبة "ستار" التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والبنك



الدولي، وآخرون، خلال المؤتمر ببحث أوراق عمل ودراسات متنوعة في سياق الإطار القانوني والتشريعي ذي الصلة باستعادة الأصول، وتحديات استعادة الأصول، وآليات إعادتها، والوسائل المتاحة للاسترداد.

### كلمة ختام المؤتمر:

في ختام أعمال المؤتمر ألقى السيد رئيس هيئة النزاهة الاتحادية في العراق القاضي/ علاء جواد الساعدي، البيان الختامي للمؤتمر وأكد من خلاله على أن المؤتمر خرج بجملة من التوصيات المهمة، كان من أبرزها المطالبة بتشكيل تكتل دولي، لحث الدول الحاضنة للأصول المهربة على التعاون وتشخيص الدول الممتنعة منها.

وذكر رئيس الهيئة أن الغاية من انعقاده الوصول إلى أفضل السبل وأيسرها في استرداد الأموال المنهوبة من الدول العربية المتأتية جراء الفساد المستشري في بعض المؤسسات، والسير بإجراءات إنشاء قضاء دولي متخصص بقضايا الفساد واسترداد الأموال، لافتاً إلى أن ما يسرق ويهدر من الأموال المنهوبة هي أموال الشعوب وليست أموال الحكام والأنظمة الحاكمة، ومشيراً إلى أن المبادئ الدستورية التي تضمنتها الدساتير العربية توجب حماية ثروات الأجيال القادمة وصيانتها من العبث.

### التوصيات:

اعتمد المؤتمر التوصيات التالية:

- 1- التأكيد على مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية في مجال استرداد الأموال المنهوبة، وما يقتضيه من إعادة الأموال والأصول المتحصلة بطرق غير مشروعة للدولة طالبة الاسترداد.
- 2- أهمية دراسة السلطات المعنية بالدولة طالبة الاسترداد الأحكام والقوانين الإجرائية ذات الصلة بالدولة الحائزة للأموال المنهوبة ومراعاتها أثناء إعداد طلبات الاسترداد.
- 3- صياغة طلبات المساعدة القانونية بشكل يتضمن الوصف القانوني لأركان الجريمة بشكل تفصيلي، دون التركيز على مسمى هذه الجريمة في النظام القانوني للدولة طالبة الاسترداد، بحيث تقوم الدولة المطالبة بتكليف الأفعال الإجرامية موضوع طلب الاسترداد تكيفاً قانونياً يتلاءم ويتواءم مع أحكام قانونها الوطني.
- 4- الاستعانة بالمؤسسات الدولية البحثية المعنية باسترداد الأموال المنهوبة، والاستعانة بالمؤسسات البحثية الدولية والمكاتب القانونية للحصول على الدعم الفني في مجال استرداد الأموال المنهوبة.
- 5- الإسراع في تفعيل أحكام الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد مع إيلاء الأهمية للأحكام المتعلقة باسترداد الأموال.
- 6- العمل على إيجاد وسائل غير تقليدية في مسألة استرداد الأموال ومكافحة الفساد والاستفادة من آليات التعاون العربي والمصادرة غير المبنية على إدانة جزائية.
- 7- أهمية بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية طلبات استرداد الموجودات، باعتبار أن بناء الثقة وسيلة لتعزيز الإرادة السياسية، وتكوين ثقافة المساعدة القانونية المتبادلة لمصلحة الدولة طالبة الاسترداد وتمهيد الطريق لنجاح التعاون الدولي.
- 8- تتأني الدولة الحائزة للأموال المنهوبة عند النظر في طلب الاسترداد وعدم التوسع في استخدام بعض الآليات القانونية المحلية للتهرب من تجميد الأموال المنهوبة.

- 9- حث السلطات الوطنية على ضمان الاحتفاظ بسجلات توضح البيانات المالية والمصرفية وفق المعايير الدولية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمالك، المستفيد، التوكيلات، وتفعيل دور وصلاحيات وحدات التحريات المالية.
- 10- أهمية قيام الدولة طالبة الاسترداد بموافاة الدولة الحائزة للأموال بقائمة تضمن البدائل المختلفة للترجمات الأكثر شيوعاً لذات الاسم، بما في ذلك الألقاب المختلفة للعائلة التي قد تكون الحسابات مقيدة تحتها.
- 11- تعظيم استعادة الدول من نظام التصالح كأحد آليات استرداد متحصلات جرائم الفساد سواء الموجودة بالخارج أم بالداخل، وذلك بالتوازي مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قدرة الدول على استرداد الأصول المهربة للخارج بالمفهوم الضيق.
- 12- نشر الوعي المجتمعي بالآثار السلبية المدمرة لتهريب الموجودات وبيان سياسات استردادها وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عملية الاسترداد من خلال تفعيل الحكم الرشيد خاصة المتعلقة بالشفافية والنفاذ للمعلومات واستحداث منهج تعليمي لمكافحة الفساد يتضمن مقرراً عن آليات استرداد الأموال المنهوبة.
- 13- التشجيع على إبرام اتفاقيات ثنائية بين الدول ودعوة المركز العربي لإعداد نماذج استرشادية لهذه الاتفاقيات.
- 14- أهمية قيام الدولة بإصدار أدلة عملية استرشادية تبسط آليات استرداد الأموال لديها، كونها عملية تقنية قانونية بحتة فيها الكثير من الآليات التفصيلية وبهذا الأمر يسهل على المتمرسين والمختصين تنفيذ أدوارهم المتعددة خاصة في إطار التعاون الدولي.
- 15- أهمية الاستفادة من أعمال الفرق الحكومية وأصحاب الخبرة المهنية التي توفرها الأمم المتحدة عبر مكاتبها المختصة لاسترداد الأموال، وكذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
- 16- صناعة كتل دولي ضاغط للعمل مع الدول الحاضنة للأموال والأصول المنهوبة والتي يتأكد امتناعها عن إبداء التعاون وفق أحكام الفصل الخامس من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد من أجل دفعها إلى التعاون لإعادة الأموال والأشخاص المدانين على أن يسعى التكتل لاستخدام كافة الإجراءات الوطنية والدولية ومنها تشكيل محاكم دولية متخصصة في موضوع الاسترداد وإصدار نشرة عن الدول الممتنعة عن إبداء المساعدة.
- 17- النظر في تأسيس صناديق سيادية تتمثل لمعايير الحوكمة الرشيدة الواردة في مبادئ سانتياغو للصناديق السيادية تكون مكلفة بتلقي واردات واستثمار الأموال المنهوبة والتي يتم استردادها.
- 18- تكليف المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (الأمانة العلمية لمجلس وزراء العدل العرب) بعقد اجتماع دوري لهيئات النزاهة ومكافحة الفساد العربية ضمن برنامج عمله السنوي، وذلك بالتعاون مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ودعوته للانضمام إلى الأمانة الفنية للشبكة العربية (وحدة الدعم الإقليمية).
- 19- رفع التوصيات إلى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب وإيداع نسخة منها لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

---

## Baghdad International Conference

### on “Asset Recovery: Modalities- Procedures- Difficulties and Available Means” Baghdad, 15-16 September 2021

---

**Under the auspices of Mr. Mustafa Al- KADHIMI, The Prime Minister of the Republic of Iraq and his Excellency Ahmed ABUL GHEIT, Secretary General of the League of Arab States**

#### Background Note:

In light of the challenges and obstacles faced by many requesting States in terms of Asset Recovery and International Cooperation, and in line with the estimations of the United Nations Committee on Illicit Financial Flows, African States alone loses 50 Billion dollars per year as Illicit Financial Flows, and According to the information of the Stolen Asset Recovery Initiative (StAR), only 147 Million dollars were recovered between the years 2010-2012 out of 20-40 Billion dollar that developing countries are losing yearly. **The International Conference on Asset Recovery -Modalities-Procedures-Difficulties and Available Means**, was held in Bagdad, from 15 to 16 September 2021, with active participation of H.E. Mr. Mustafa Al-KADHIMI, Prime Minister of the Republic of Iraq and H.E. Ahmed ABUL GHEIT, Secretary General of the League of Arab States, as well as Ministers of Justice, the Council of Arab Interior Ministers, representatives of the Arab anti-corruption national entities, experts, academics, and representatives of International Organizations dealing with anti-corruption and asset recovery.

This Conference was co-organized in close coordination between the Ministry of Justice of the Republic of Iraq, the Federal Commission of Integrity, and the League of Arab States represented by the Council of the Arab Justice Ministers and the Arab Center for Legal and Judicial Research, and was held pursuant to decision 1229 adopted by the Council of the Justice Arab Ministers at its thirty-sixth ordinary session on November 26/11/2020.

the statements delivered by several participants have reiterated the importance of good governance and the impediments that corruption represents to achieve development goals, and emphasize the importance of Asset Recovery to prevent corruption, stating that crime does not pay and criminals must face justice and return stolen assets to their rightful owners, and that the League of Arab States attaches great importance to fighting corruption.

The participants from: Iraq- Palestine- Egypt- Qatar- Saudi Arabia- Algeria- Tunisia- Lebanon- Libya- the League of Arab States- UNDP- the “StAR Initiative” of the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and the World Bank, and many others, explored various documents and studies in terms of Legal and Constitutional Framework, on Asset Recovery, challenges to Asset Recovery, mechanisms to recover assets, available means for Asset Recovery.

## Closing Statement

The head of the Federal Commission of Integrity of Iraq delivered the closing statement in which he reiterated that the Conference has adopted important recommendations, one of which is to establish “International Alliance” to urge the “Incubator States” of the Stolen Assets to cooperate and make reference to those who abstain. He also referred that the objective of this Conference is to identify the best practices on returning stolen assets and to initiate specialized International judiciary on corruption and asset recovery, stipulating that the Stolen and wasted Assets are the belongings of the Nations, and not for the leaders or governing regimes, and the Constitutional Principles of Arab States are obligatory to protect the wealth of the upcoming generations.

## Recommendations:

The participants at the Conference recommended the following:

1. Emphasizing the principle of good faith when implementing the international legal obligations on Asset Recovery and the return of assets obtained through illegal means to the requesting States.
2. The importance for the relevant authorities of the requesting state to be familiar with the procedural provisions of the requested state when preparing Asset Recovery requests.
3. The Drafting of the legal assistance request should include detailed legal description of the elements of the offence, without focusing on the offence title based on the legal system of the requesting State, thus enabling the requested State to adapt the criminal acts reflected in the Asset Recovery request according to its legal framework and national law.
4. Seeking the assistance of international research institutions on asset recovery and legal offices to obtain technical support in the field of Asset Recovery.
5. Accelerating the implementation of the United Nations Convention against Corruption and the Arab Convention to Combat Corruption, particularly the provisions related to Asset Recovery.
6. Exploring unconventional means on Asset Recovery and combating corruption, taking benefit from the Arab cooperation mechanisms and the non-conviction based confiscation.
7. The value of confidence building between the requesting States and the requested States, considering that confidence building is a means to strengthening political will, and creating mutual legal assistance culture for the benefit of the requesting state which paves the way for a successful international cooperation.
8. When considering requests of Asset Recovery, requested State in possession the stolen funds should not increase the use of their national legal mechanisms to evade freezing of such funds.
9. Urging the Competent National Authorities to maintain records reflecting financial and banking data in accordance with international standards, including information related to the owner, beneficiary and proxies, and to enhance the role and tasks of the Financial Intelligence Units.

10. The significance for requesting State to provide the requested State with a list that include alternatives to the most common translations of the requested individual name, including different family names, which may have been used for account registration.
11. Maximizing the benefit of the reconciliation system as one of the mechanisms to recover proceeds emanating from crimes of corruption, whether domestically or abroad, in parallel with the necessary measures taken to enhance the ability of States to recover assets trafficked abroad.
12. Raising awareness on the negative and destructive impacts of asset trafficking, and clarifying Asset Recovery policies, enhancing the role of civil society organizations on the Asset Recovery, including, inter alia, activating the role of good governance, transparency and access to information, and developing an educational curriculum to combating corruption that includes a course on mechanisms for recovering stolen assets.
13. Encouraging the conclusion of bilateral agreements between States and inviting the Arab Center to organize drafts for such agreements
14. The importance for States to developing practical guide by that simplify their Asset Recovery mechanisms, as it is purely technical and legal process encompasses detailed mechanisms, in order to facilitate the efforts of practitioners and experts particularly to enable their role in international cooperation.
15. Taking stock of the Intergovernmental Working Groups and experts operating under the United Nations and its specialized agencies on asset recovery.
16. Establishing International Block to work with the States incubators of stolen assets that they determinately abstain from cooperation in accordance with Chapter V of the United Nation Convention Against Corruption, in order to urge them to cooperate to return such asset as well as the convicted persons. Provided that the International Block would seek to utilize all national and international procedures, including through establishing international courts dedicated to the Asset Recovery matters, and issuing a notice regarding States refusing to provide assistance.
17. Considering the establishment of sovereign funds that comply with the standards of good governance contained in the Santiago Principles for Sovereign Wealth Funds, entitled to receiving and investing recovered stolen assets.
18. Assigning the Arab Center for Legal and Judicial Research (the General Secretariat of the Council of Arab Justice Ministers) to hold a periodic meeting of the Arab Integrity and Anti-Corruption Bodies within its annual work program, in cooperation with the Arab Network for Promoting Integrity and Combating Corruption, and inviting the Arab Center to join the Secretariat of the Arab Network (Regional Support Unit).
19. Submitting these recommendations to the Executive Office of the Council of Arab Ministers of Justice as well as to the United Nations Office on Drugs and Crime.